آليّات الدّعم الحكومي وأهمّيته في تعزيز نموّ الاقتصاد الجزائريّ

دراسة تطبيقية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990–2022)

Government support mechanisms and their importance in promoting the growth of the Algerian economy

An applied study using the ARDL model during the period (1990-2021)

صحراوي جمال الدين، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر

saraouikamal14@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/06/24 تاريخ القبول: 2024/09/07 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لايجاد العلاقة بين آليّات الدّعم الحكومي المطبّقة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وما لها من آثار وانعكاسات كبيرة على ممارسات الميزانية و تنمية الاقتصاد، ويتناول بحثنا أهمّ الطرق والآليات المعتمدة لإصلاح الدّعم الحكومي، وذلك بتحليل مؤشراتها خلال الفترة الزمنية (1990–2022)، وتحقيقا لهذه الغاية استخدمنا منهجية $ARDL$، وتشير النتائج إلى أن دعم السكن، ودعم المعاشات، ودعم العائلات لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والطويل، في حين أن دعم الصحة، ودعم المجاهدين، ودعم المعوزين لها تأثير سلبي.

كلمات مفتاحية: دعم حكومي، تحويلات اجتماعية، أداء اقتصاد جزائري.

تصنيفات **JEL** : c01, H2, H55, O11, Q28.

Abstract:

This research paper aims to find the relationship between applied government support mechanisms and economic growth in Algeria, and their major implications and repercussions on budgetary practices and the development of the economy, and our research deals with methods and mechanisms The most important approved to reform government support, by analyzing their indicators during the period (1990-2022) in order to

achieve this objective, we used the ardl methodology, and The results indicate that supporting housing, supporting pensions, and supporting families has a positive impact on the gross and long -term GDP, while supporting health, supporting Mujahideen, and supporting the needy has a negative impact.

Keywords: Government support, social transfers, performance of an Algerian economy.

Jel Classification Codes: c01, H2, H55, O11, Q28

مقدمة:

بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعادا جديدة تحتّم على مؤسسات الدولة الاستجابة لتطلعات المجتمع، وهذا من خلال سياسة الدعم الحكومي، بالأخص الاقتصاد الجزائري الذي شرع في برامج التنمية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الألفية الجديدة بغية تخفيف العبء عن محدودي الدخل وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية بتخصيص أكثر من خمس ميزانيتها طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2022 حيث بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية حوالي 28702.86 مليار دج (وزارة المالية)، ليظهر أثر سوء إدارتها من خلال تفشي ظاهرتي الإسراف والاختلاس، كما أن الاقتصاد يعاني ضعفا- هشاشة- في ظل صعوبة التنبؤ بسعر البترول المعروف تاريخيا بأنه أكثر تقلبا، حيث تم تسجيل عجوزات متتالية في الموازنة العامة للدولة، نتجت أيضا عن الزيادة في معدلات الإنفاق، مما جعل النمو الاقتصادي والأداء التنموي يعرف حدوث تدهور ملحوظ، استدعى ضرورة ترشيد النفقات والقيام بمجموعة من الإصلاحات بهدف إصلاح نظام الدعم الذي يساعد في تنويع الاقتصاد و دعم الاستثمارات المنتجة مع اقتراح بدائل وآليات أكثر مواءمة.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى اثر الدعم الحكومي بمختلف أنواعه على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهمية الدعم الحكومي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل ترشيد النفقات ضمن ممارسات الميزانية في الجزائر؟

– ما هي الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للتوجه نحو إصلاح آليات الدعم الحكومي في عدة مستويات، خاصة تلك التي تضمن المساهمة في تحسين ممارسات الميزانية وتطوير بيئة الأعمال من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفساد؟

- **فرضيات الدراسة**

– آليات الدعم الحكومي لها أثر إيجابي في دعم نمو الاقتصاد الجزائري خلال مطلع الألفية الجديدة.

- **أهمية الدراسة**

إن الجزائر كغيرها من الدّول التي سجلت توسعا ملحوظا للتحويلات الحكومية نظرا لأهمية هذه المنظومة على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي رغم الضغوطات المتزايدة على الميزانية، مما سبب تعميقا في عجز الموازنة في ظل تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع النفطي و تذبذب إيراداتها المتأتية منه، خاصة مع تراجع أسعار المحروقات سنة 2015 وكذا 2019 و2020 وكذا جائحة كورونا، استوجب إصلاح آليات الدعم لجعلها أكثر كفاءة وفعالية ودقة، لذا تساهم الدراسة في تسليط الضوء على مختلف آليات الدعم الحكومي في الجزائر والوقوف على مدى رشادته من عدمها، وإلى أي مدى يساهم في دفع عجلة التطور والنمو انطلاقا من السياسات المتبعة والإصلاحات المطبقة على جميع المستويات.

- **هدف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى تقييم واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر من حيث فعاليتها المالية والاقتصادية والاجتماعية من اجل تعزيز النمو الاقتصادي في ظل الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتطوير آليات الدعم الحكومي.

- **منهج الدراسة:**

تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الجانب النظري وتحليل البيانات المتعلقة بأليات الدعم الحكومي في الجزائر، ولتبيان العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي استخدمنا النموذج القياسي ARDL.

- **الدراسات السابقة**

لقد تطرق العديد من الباحثين إلى آليات الدعم الحكومي باعتبارها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وجزءا من النفقات العمومية، ولعل أشهرها دراسة الباحث الشيماء حجاج، بعنوان أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول، 2020، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار إصلاح منظومة دعم الطاقة على مختلف المتغيرات الكلية بالتحليل الإحصائي

لقياس أثر هذه السياسة على المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري خلال الفترة 2003-2018، في وقد توصلت الدراسة إلى أن إلغاء دعم الطاقة قد يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزانية العامة، والرفع من معدل النمو بسبب توجيه الوافرات إلى استثمارات تنموية (الشيماء، 2020).

- دراسة F Durán Valverde واخرون، 2019، بعنوان (Measuring financing gaps in social protection for achieving SDG target 1.3 global estimates and strategies for developing countries)، وتهدف هذه الدراسة إلى حساب الاستثمار الإضافي الذي سيكون مطلوبًا لإنشاء قاعدة حماية اجتماعية في جميع البلدان والوصول إلى هدف SDG 1.3 بحلول عام 2030. كما يقيس التمويل الإضافي إلى توضيح كيفية تقليص فجوات الحالية بشكل تدريجي لتحقيق تغطية بنسبة 100 % بحلول سنة 2030، وللاشارة فان تقدير منظمة العمل الدولية في البلدان ذات الدخل المنخفض تحتاج الى تكاليف إضافية لتوفير الحماية الاجتماعية ، باستثناء الصحة ، وما مقداره 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي (Durán Valverde، 2019).

- دراسة بشار يونس صبيح الخوالدة، تحت عنوان أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة في مصر 2018، وهدف الدراسة قياس أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة خلال الفترة 1990-2015، وتم الاعتماد على دراسة قياسية باستخدام السلاسل الزمنية، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الدعم الحكومي للقمح وعجز الموازنة، حيث إن زيادة الدعم الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار 11.13 وحدة مع ثبات العوامل الأخرى (بشار، 2016).

- دراسة Andrew Jewell، 2016، حيث هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة إصلاح نظام الدعم في الجزائر، كما اقترحت استراتيجيات للإصلاح منها ضرورة خفض معظم الدعم المعمم تدريجيا والتحول إلى الدعم المباشر للمستفيدين، وتقوية أنظمة الحماية الاجتماعية ووضع آلية للإصلاح بعيدة عن الاعتبارات السياسية(IMF, 2016) .

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تحليل مختلف مراحل الدعم الحكومي وآلياته خلال الفترة الزمنية (1990-2021) ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني. وتشخيص وتحليل مسار الإنفاق العام للدولة وسبل تفعيل دور الدعم الحكومي كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير تنافسية الاقتصاد الجزائري وتعزيز النمو الاقتصاي.

- **خطة الدراسة**

من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة عناصر:

– الدعم الحكومي وأهميته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره على النشاط الاقتصادي

– آليات الدعم الحكومي وأهميتها في تعزيز الاقتصاد الجزائري

– دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على أداء الاقتصاد الجزائري (1990-2022).

1. الدعم الحكومي وأهميته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره على النشاط الاقتصادي

تتعدّد مفاهيم الدّعم الحكومي بتعدد الأهداف المراد تحقيقها من تقريره (Clements، 1995، صفحة 1)، تتحمله الدولة في الموازنة العامة من الأعباء نتيجة لـ فروق في الأسعار (Carlo Sdralevich، 2004، صفحة 4) بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي، فالدعم هو مساهمة مالية تقدمها الحكومة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (هيفاء تجيب مودر، 2012، صفحة 254)، كجزء من سياسة اجتماعية لحماية الفقراء والضعفاء من ارتفاع الأسعار وإعادة توزيع الثروة على جميع أفراد المجتمع (ابوبكر حنصال، 2020، صفحة 13)، كما يستخدم لحماية المنتجين وتشجيع الصادرات، وحماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية.

وعلى هذا الأساس يمثل الدعم نفقة حكومية تكون إما مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها حقا اقتصاديا ممنوحا، أو امتيازا خاصا يخصص للمشروعات الخاصة أو الأفراد لتحقيق أهداف عامة (زينب توفيق، 2016، صفحة 10)، من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الاستيراد (طارق إسماعيل، 2018، صفحة 14).

1.1. آثار الدعم الحكومي على النشاط الاقتصادي:

نميز ثلاثة آثار على النحو التالي:

–آثار الدعم على الكفاءة (طارق محمد صفوت، 2018، صفحة 66)).

–أثر الدعم على المنافسة –أثر الدعم على الموازنة العامة للدولة

2. آليات الدعم الحكومي وأهميتها في تعزيز الاقتصاد الجزائري

إن وزارة المالية الجزائرية تعتبر الدعم الحكومي يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو منتجين.

1.2. آليات الدعم الحكومي في الجزائر:

الدعم الحكومي يهدف الى التخفيف من عبء تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية (**MINISTER DES FINANCES**، 2000-2022، صفحة 1). لهذا الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الجزائرية والإعانات كلها تندرج في بند نفقات التسيير تحت ما يسمى الدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية حيث قدرت قيمة متوسط هذه التحويلات بالنسبة إلى الناتج المحلي بـ 9.09% خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2021، أما قيمة المتوسط بالنسبة للتحويلات من ميزانية الدولة ولنفس الفترة فقد قدرت بـ و24.93% (farole, Thomas، 2007).

2.2 الدعم الحكومي في ظل أداء الاقتصاد الجزائري:

إن الارتفاع الكبير في تدفقات عائدات تصدير البترول و النمو السريع في اتجاهات الإنفاق العام في البلدان العربية (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017)، يطرح مشكلة إدارة هذه المداخيل المتأتية من تصدير النفط، و تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية في الجزائر إلى أنها تتسم بالتقلب بشكل واضح خاصة الفترة 2000- 2022.

إن التحولات في هيكل الناتج خاصة فيما يتعلق بمساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوينه، يلاحظ أن قطاع المحروقات ما زال يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الناتج والدخل في الجزائر (CNES، 2004، صفحة 22)، لذا فهو يمثل في متوسط الفترة 2000-2019 حوالي35.42% من الناتج الداخلي الإجمالي، غير أن هذا القطاع يعود بالكامل للقطاع الحكومي الذي ما يزال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، هذا يدل على افتقاد إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا.

1.2.2. اتجاه النفقات العامة والايرادات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

تبنت الجزائر في السنوات الاخيرة سياسة انفاقية توسيعية لتنفيذ برامج تنموية وخصصت لها مبالغ مالية ضخمة بهدف تحسين المستوى المعيشي، والتي كلفت خزينة الدولة مبالغ باهظة، في مقابل الإيرادات العامة التي ارتبطت بقطاع المحروقات، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبطا بشكل رئيسي بأسعار النفط التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار،و الأشكال التالية توضح إجمالي النفقات العامة والإيرادات.

الشكل (1): تطور إجمالي النفقات العامة والإيرادات وسعر البترول في الجزائر

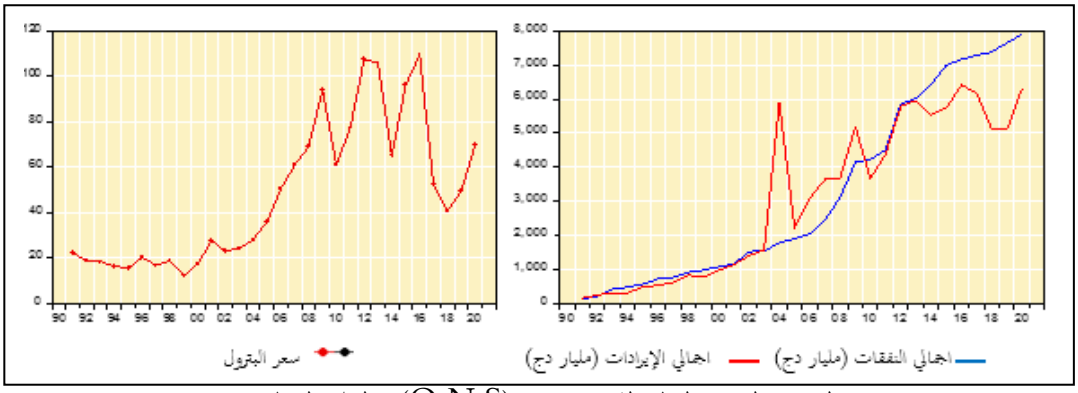

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، والبنك الدولي.

من خلال الجدول يتبين مدى ارتكاز الاقتصاد الوطني في قيامه بالإصلاحات على الدعم الحكومي، والذي خصصت له مبالغ ضخمة من مختلف البرامج، وهو ما يعكس وضعية تطور الإيرادات العامة بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا أمام هذه المساعي.

22.2. تطور الدّعم الحكومي وأهميته في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2000-2021

ليست عمليّة الدّعم في الجزائر إلّا عملية لإعادة توزيع الرّيع، حيث تخصص الدّولة أكثر من 24.96% سنويا من إيرادات ميزانيتها لتغطية مخصصات الدعم الحكومي، والتي هي أصلا الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات، حيث تمثل هذا في الدعم الصّريح الموجّه للمواطن، والبالغ متوسطه 1190.89 مليار دج خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2021، والشكل التالي يوضح تطور التحويلات الاجتماعية للفترة 2000-2021.

الشكل (2): تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

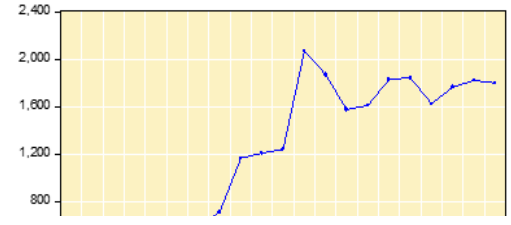

الشكل (3): تطور التّحويلات الاجتماعية كنسبة من الإجمالي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

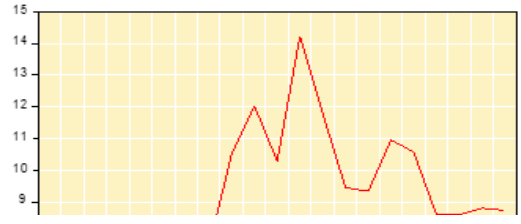

Source : MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour (2016,p34), (2018, p48), (2019,p36),(2020, p44).
- IMF, 2016, ALGERIA SELECTED ISSUES, Report No 16/128, IMF, Washington, D.C, USA, p30.

يتضح من خلال الأشكال أن التحويلات الاجتماعية سجلت قيمتها الإجمالية 262.24 مليار دج سنة 2000 بعدما عرف الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية انتعاشا في مداخيل المحروقات لتتطور قيمة هذه التحويلات إلى 885.35 مليار دج سنة 2007 ، وبعد الأزمة المالية 2008 شهدت قيمة التحويلات زيادة واضحة لتبلغ أقصى قيمة لها 2065.08 مليار دج سنة 2011 أي ما يقدر من نسبة الناتج المحلي الإجمالي بـ 14.22%، لتتراجع قيمتها والتي تراوحت ما بين 1496.92 إلى 1847.51 مليار دج بمتوسط 1744.82 مليار دج رغم انخفاض أسعار البترول بعد منتصف 2014 وتراجع مداخيل البترول، إلا أن الدولة الجزائرية ظلت تحافظ على نفس مقدار الدعم الحكومي والذي سجل متوسطه 9.70% من الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية سنة 2021 رغم تراجع أسعار النفط لأدنى مستوياتها حيث سجلت 12 دولار للبرميل في ماي 2020، إضافة إلى انخفاض احتياطي الصرف إلى 44 مليار دولار، بينما توضح البيانات طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2021 بلوغ إجمالي التّحويلات الاجتماعية حوالي 24961.94 مليار دج حيث تمثل النّسبة الأكبر، وهي مقدرة بحوالي 25.42 % للإعانات العائلية من مجمل التحويلات الاجتماعية، ثم يأتي الدعم الموجه للسكن بـ 22.94% ويليه دعم الصحة حيث قدرت نسبته 17.15%، ثمّ دعم المعاشات بـ 13.31% ثمّ 10.99% لدعم المجاهدين وفي الأخير دعم المعوزين، المعاقين، ذوي الدخل الضعيف بـ 10.16%.

– الدعم الحكومي وأهميته بالنسبة إلى النشاط الاجتماعي

تمّ توجيه مخصّصات الدّعم إلى مختلف المجالات، خاصة التي تساهم في زيادة النشاط الاجتماعي حيث ارتفع الدعم الموجه لدعم الصحة وهذا في ظل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وضغوطاتها على المالية العامة، بسبب إقبال جميع شرائح المجتمع على الاستفادة من هذه الخدمات في إطار تكريس مبدإ مجانية الصحة تمّ تخصيص أكثر من 338.262 مليار دج كدعم موجه للمؤسسات الصحية العمومية سنة 2020، أما طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2021 بلغ إجمالي الدعم المخصص للصحة حوالي 4283.206 مليار دج أي حوالي 1.62% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (MINISTER DES FINANCES، 2000-2022).

إضافة إلى منح للمجاهدين والتي بلغت قيمة متوسطها حوالي 130.67 مليار دج للفترة 2000-2021 أي ما نسبته 1.10% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا معاشات المتقاعدين الأجراء و غير الأجراء والتي بلغت في مجملها 3324.05 مليار دج لنفس الفترة وهو ما يعادل 1.38% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والمنح المقدّمة من طرف وزارة التضامن و ترقية المرأة و الموجهة إلى المعوزين، المعاقين، ذوي الدخل الضعيف قدر مجمله بـ 2537.7 مليار دج أي ما نسبته 1.01% من النّاتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة.

ضف إلى أن الإنفاق الشهري للمنتجات المدعمة من المواد الغذائية والمواد الطاقوية (IMF Country، 2016، صفحة 38)، حيث أسعار المواد الطاقوية في الجزائر لا تزال الأدنى، لتحتل المرتبة الرّابعة عالميا بحسب منظمة غلوبال بتروليوم برايسز (GlobalPetrolPrices، 2021).

– الدّعم الحكومي وأهمّيته بالنّسبة إلى النّشاط الاقتصادي

لقد تطورت مخصّصات دعم النشاط الاقتصادي من خلال دعم الأنشطة الإنتاجية بموجب آلية الصناديق الخاصة، وقد استفاد القطاع الفلاحي من دعم الحكومة لتغطية الفروقات السعرية للحبوب والمساهمة في توفير الأعلاف وكذا دعم مادة الحليب، واتضح أن ما مقداره 205.43 مليار دج كمتوسط دعم لهذا القطاع الذي يمثل ما نسبته 11.40% خلال الفترة 2000-2018 في المتوسط بالنسبة إلى PIB هذه النّسب تعكس محدودية وضعف مساهمة الفلاحة في الناتج، وهو ما أكدته نتائج الديوان الوطني للإحصائيات (ONS، 2020).

– الدّعم الحكومي وأهميته بالنسبة إلى نشاط قطاعي التربية والتعليم العالي

لقد حظي نشاط قطاعي التربية و التعليم العالي بالدعم الموجه إليه ضمن مخصصات دعم العائلات حيث بلغ إجمالي دعم التعليم حوالي 1168.78 مليار دج أي بنسبة 0.61% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 1.57% من ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2020، أما التعليم العالي نفقاته خلال نفس الفترة قدرت بـ 3068.02 مليار دج أي حوالي 1.77% من PIB، إضافة إلى نفقات التكوين والتعليم المهنيين والتي قدرت بـ 505.24 مليار دج لنفس الفترة وهو ما يشكل 0.29% من PIB .

3.2. تطوير آليات إصلاح الدعم الحكومي وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الجزائري

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة إنفاقية توسعية بسبب البرامج التنموية التي تبنتها، وقد رافقها عجز كبير في الميزانية في أغلب السنوات، إضافة إلى انخفاض احتياطي الصرف إلى 44 مليار دولار سنة 2022 ممّا أدى إلى ضرورة حوكمة هذا الإنفاق خلال الفترة (2000-2022) والعمل على

ترشيده، والجزائر تعد من بين الدّول الأكثر إسرافا في الإنفاق وهذا ما يظهر من خلال مؤشر الهدر أو الإسراف، وملاحظ أن الجزائر لم تصل حتى إلى نصف القيمة، وبقي هذا المؤشر متدنيا خلال هذه الفترة الممتدة من 2008 الى 2018 حيث بلغت قيمة المؤشر 3.7 سنة 2008 و3.1 سنة 2018 وبرتبة 75 من اصل 138 دولة رغم تدابير لارشاد النفقات، مما يعني أن الجزائر لم توفق في استخدام مختلف الإصلاحات لتوفير كفاءة عالية لتسيير مواردها المالية.

- إصلاح آليات الدّعم الحكومي وانعكاساتها

إن بداية أولى خطوات إصلاح الدعم الحكومي كانت بتعديل تدريجي على أسعار الوقود عن طريق تعديل الضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية بعد تسجيل الاختلالات الاقتصادية الكليّة منذ فترة طويلة كانت لها انعكاسات خاصة منها اتساع عجز المالية العامة وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار سنة 2022 بعد تسجيله قيمة 48.2 مليار دولار سنة 2020 و 62.8 مليار دولار سنة 2019، ورغم الضغط المتزايد على الميزانية لم تتراجع عن الدعم المباشر رغم أزمات المتمثلة في ندرة السلع الأساسية والأدوية، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 4.25% بين سنتي 2015-2020، هذه التحولات الاقتصادية والمالية ساهمت في انتقال معامل تحويل تعادل القوة الشرائية من 34.03دولار سنة 2014 إلى 39.05 دولار سنة 2021، إلا أن التحويلات الاجتماعية سجلت ارتفاعا سنة 2022 بمقدار 1942 مليار دج أي ما يعادل 8.4% من الناتج الداخلي الخام و 19.7% من ميزانية الدولة.

3. دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على أداء الاقتصاد الجزائري

يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر الدعم الحكومي على أداء الاقتصاد الجزائري، ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة، تم صياغة النموذج بدلالة أنواع التحويلات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية باعتبارها متغيرات مستقلة، بينما المتغير التابع يمثل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021-1990)، والبيانات المتحصل عليها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية (الجزائر).

1.3. نموذج (ARDL)

صياغة النموذج القياسي يتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج، فإن GDP تكتب بالمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

$$GDP_t = f(HOU_t، FAM_t ، PEN_t, HEA_t، MUJ_t ،NEED_t) \quad ....(1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 HOU_t + \beta_2 FAM_t + \beta_3 PEN_t + \beta_4 HEA_t + \beta_5 MUJ_t + \beta_6 NEED_t \quad \ldots(2)$$

حيث: GDP_t: الناتج المحلي الإجمالي؛ HOU_t : يمثل دعم السكن؛ FAM_t: يمثل دعم العائلات؛

PEN_t: يمثل دعم المعاشات؛ HEA : يمثل دعم الصحة؛ MUJ_t : يمثل دعم المجاهدين؛

$NEED_t$: يمثل دعم المعوزين، المعاقين، وذوي الدخل المحدود.

يمكّننا نموذج الـ ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث حجم العينة بلغ 31 مشاهدة، فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون درجة تكامل أيّ من المتغيرات I (2)، ويتلخص تطبيق منهجية نموذج (ARDL) ((Pesaran, 1997) في النقاط التالية:

– اختبار الاستقرارية

قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، ومن أجل تأكيد صحة فرضية عدم استقرارية السلاسل (خالد محمد السواعي، 2016، صفحة 296) سيتم الاعتماد على اختبار ديكى – فولر المطوّر، لجميع المتغيرات محل الدراسة، والجدول التالي يلخص اختبارADF.

جدول رقم (1): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
GDP_t	-2.15	0.49	-4.30	0.006
HOU_t	-3.90	0.02	-6.52	0.000
FAM_t	-2.39	0.37	-6.41	0.0001
PEN_t	-2.16	0.48	-5.41	0.0007
HEA_t	-4.29	0.51	-3.71	0.04
MUJ_t	-1.64	0.75	-6.19	0.0001
$NEED_t$	-1.65	0.74	-4.32	0.009

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL وهذا الأخير يرتكز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى.

– اختيار فترة الإبطاء المثلى

يتّضح أن درجة التّأخير المثلى هي (3) وذلك حسب معيار AIC لأنها تحقق أدنى قيمة، وبالتالي فإنّ هذه القيمة تمثل فترة الإبطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر إلى صغر حجم العينة.

الشكل رقم (4): اختيار فترة الإبطاء المثلى

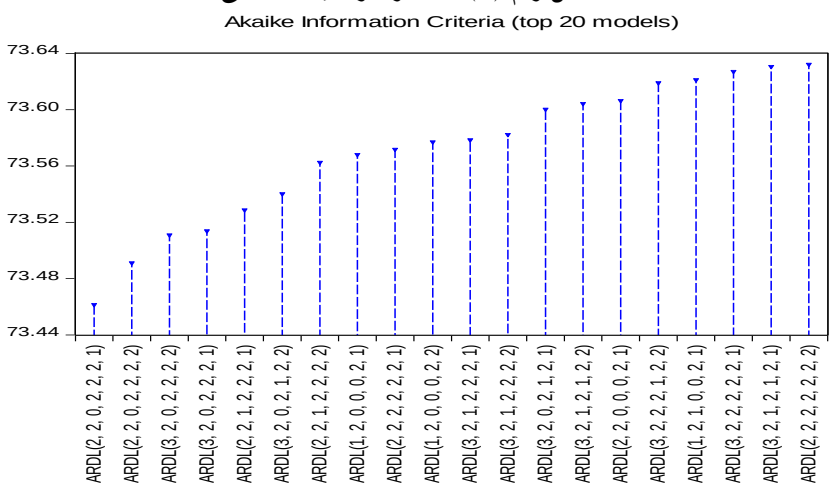

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشّكل أعلاه يتّضح أن فترة الإبطاء المثلى هي (2.2.0.2.2.2.1) وعلى هذا الأساس سوف يتمّ تقدير نموذج ARDL

- اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \delta_i \, \Delta GDP_{T-i} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \, \Delta HOU_{\,t-i} + \sum_{i=1}^{P} \omega_i \, \Delta FAM_{\,T-I} + \sum_{i=1}^{P} \sigma_i \, \Delta PEN_{\,t-i} + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, \Delta HEA_{\,t-i} + \sum_{i=1}^{P} \tau_i \, \Delta MUJ_{\,T-I} + \sum_{i=1}^{P} \rho_i \, \Delta NEED_{\,t-i}$$

$$\varphi_1 GDP_T + \varphi_2 HOU_t + \varphi_3 FAM_{\,T} + \varphi_4 PEN_t + \varphi_5 HEA_{\,t} + \varphi_6 MUJ_T + \varphi_7 NEED_t + U_t$$

حيث δ، α، ω، σ، ϑ، ρ، τ، ρ هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، φ_1، φ_2، φ_3، φ_4، φ_5 ، φ_6، φ_7هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

لذا التّكامل المشترك وفقا لـ Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النّموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النّموذج (H_1) والّتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_3 = \varphi_2 = \varphi_4 = \varphi_5 \\ H_1 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \end{cases}$$

للقيام باختبار التّكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) والّذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النّحو التالي:

الجدول (2): اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

	القيمة	عدد المتغيرات
إحصائية F-statistics	5.71	6
حدود القيمة الحرجة		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I0	الحد الأدنى I1
% 10	1.99	2.94
% 5	2.27	3.28
% 2.5	2.55	3.61
% 1	2.88	3.99

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (2) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (5.71) هي أكبر من القيم الحرجة للحدّ الأقصى (3.28) عند مستوى المعنوية 5% فإننا نقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

2.3. تقدير النّموذج

بعد التّأكد من النّموذج (2.2.0.2.2.2.1) ARDL هو النّموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النّموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين (3) و (4).

الجدول (3): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
HOU	1.40E+14	7.361153	0.0000
FAM	2.95E+13	3.432509	0.0056
PEN	3.56E+14	10.39010	0.0000
HEA	-2.03E+14	-9.332546	0.0000
MUJ	-3.65E+14	-5.126723	0.0003
NEED	-1.19E+14	-2.993250	0.0122
C	1.70E+16	4.628712	0.0007
P(F-Statistique)=0.0 F-Statistique =34.96 R^2 = 0.98 DW= 2.00			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد (Bourbonnais, 2015) واعتمادا على نتائج التقدير فإنّ معامل التحديد بلغت نسبته 0.98، وبالتالي فإنّ المتغيرات المفسّرة تشرح 98% المتغير التابع (GDP) و2% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، إذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، هذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث إن (prob F-stat $0 < 0,05$=)، أما اختبار ديربن (**H**) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا، بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى (5%)، ونلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات والنظرية الاقتصادية التي تخص GDP.

حيث يمكن تفسير معاملات الدالة على الدعم الحكومي في المعادلة على النحو التالي:

- إذا تغيّر مقدار دعم السّكن بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير طرديا بـ 1.40.
- إذا تغيّر مقدار دعم العائلات بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير طرديا بـ 2.95.
- إذا تغيّر مقدار دعم المعاشات بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير طرديا بـ 3.56.
- إذا تغيّر مقدار دعم الصّحّة بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير عكسيا بـ 2.03.
- إذا تغيّر مقدار دعم المجاهدين بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير عكسيا بـ 3.65.
- إذا تغيّر مقدار دعم المعوزين بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير عكسيا بـ 1.19.

أما اقتصاديا فالدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل دعم الصحة (HEA)، ودعم المجاهدين (MUJ)، ودعم المعوزين ($NEED$) فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة، ولا تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية، أما دعم العائلات (FAM)، دعم السكن (HOU)، ودعم المعاشات (PEN)، فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التّابع (GDP).

نلاحظ أن إعانات الدعم الصريح خاصة الإعانات الموجهة للمجاهدين والمعوزين والصحة شكلت أثرا سلبيا على التنمية حيث اعانات موجهة للمجاهدين والمعوزين تدخل ضمن قطاعات غير إنتاجية لما دعم الصحة موجه إلى كافة المواطنين في إطار تكريس مبدإ مجانية الصحة إضافة إلى مجانية التعليم ضمن مخصصات موجهة إلى العائلات.

- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM)

الجدول (4): تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM **(المدى القصير)**

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال

0.0000	0.000000	3.18E+16	C
0.0124	-2.984674	-1.867901	GDP(-1)*
0.0000	0.000000	2.61E+14	HOU(-1)
0.0000	0.000000	5.51E+13	FAM**
0.0000	0.000000	6.64E+14	PEN(-1)
0.0000	0.000000	-3.80E+14	HEA(-1)
0.0000	0.000000	-6.82E+14	MUJ(-1)
0.0000	0.000000	-2.22E+14	NEED(-1)
0.0327	2.442616	1.136265	D(GDP(-1))
0.0000	0.000000	1.25E+14	D(HOU)
0.0000	0.000000	-1.10E+14	D(HOU(-1))
0.0000	0.000000	7.68E+13	D(PEN)
0.0000	0.000000	-4.60E+14	D(PEN(-1))
0.0000	0.000000	-3.39E+14	D(HEA)
0.0000	0.000000	1.38E+14	D(HEA(-1))
0.0000	0.000000	-2.40E+14	D(MUJ)
0.0000	0.000000	2.17E+14	D(MUJ(-1))
0.0000	0.000000	-3.95E+13	D(NEED)
0.0000	-8.650638	-1.867901	CointEq(-1)*
Cointeq = GDP - (1.40*HOU +2.95*FAM + 3.56*PEN - 2.03*HEA -3.65*MUJ – 1.19*NEED -1.70)			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول (7) أنّ كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية، أما فيما يخص معامل حد الخطأ ECM (-1) والظاهر في الجدول بـ CoinEq (-1) فقد ظهر بإشارة سالبة، ومعنوي عند المستوى (Prob=0.00<0.05) مما يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، وقيمته المتمثلة في 1.70 – وهي توضح سرعة العودة الى وضع التوازن في الأجل الطويل.

3.3. جودة النّموذج

اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	0.002	Prob F (2,22)	0.96
Obs*R-au carré	0.007	Prob Chi-Square (2)	0.93
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
F-statistique	0.03	Prob F (1,25)	0.86
Obs*R-au carré	0.03	Prob Chi-Square (1)	0.85
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم (H_0) :البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			

Jarque-Bera	1.33	Prob	0.51
اختبار مدى ملاءمة النموذج **Ramsey Reset Test**			
فرضية العدم (H_0) : النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistique	0.18	Prob	0.85
F-statistique	0.03	Prob	0.85

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج ما يلي:

- ✓ يشير اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.96 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ممّا يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ✓ يشير اختبار عدم ثبات التّباين بأنّ احتمالية فيشر تساوي 0.86 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ممّا يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- ✓ بخصوص التّوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإنّ احتمالية Jack-Berra تساوي 0.51 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- ✓ يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملاءمة للشكل الدالي، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.85 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- ✓ يبين اختبار الاستقرار الهيكلي (Pesaran and Pesaran ,1997) لنموذج (Stability Test) أنه مستقر.

الشكل (5): اختبار CUSUM وCUSUM of Squares

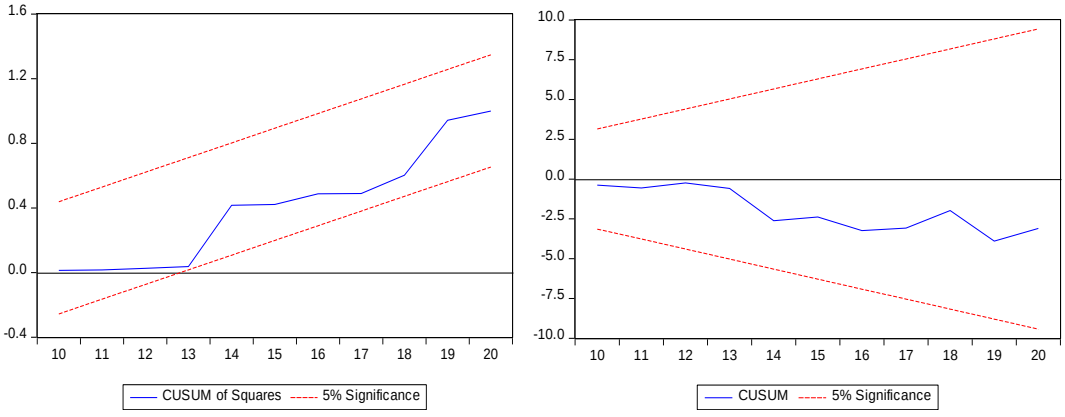

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

4. خاتمة

إنّ الطّريقة التي تنتهجها الدّولة الجزائرية في سياستها للدعم الحكومي بشموليتها بالرغم من إيجابياتها التي تتمثل أساسا في الرّفع من المستوى المعيشي للطبقات الهشة ذات الدخل الضعيف، إلا أن لها انعكاسات سلبية كبيرة، تتلخص أساسا في أن هذا الدعم يستفيد منه كافة أفراد المجتمع، ومع تنامي حجم الفساد وسوء التسيير، فهي أهم الأسباب التي أثرت على وتيرة وسرعة الإصلاحات التي أطلقتها الدولة بهدف تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية للاقتصاد الحالي بعد تصنيفها في المراتب الأخيرة، لم تسمح بتهيئة مناخ بيئة الأعمال، والذي أصبح غير مناسب وهو ما تعكسه التقارير خاصة حول ترتيب الجزائر عالميا لمؤشر بيئة الأعمال 121ضمن 138 دولة عامي 2016-2018، ممّا يعمل على التأخير في الاستثمارات التي ترفع من القدرة التنافسية للاقتصاد.

لذلك رغم المجهودات المبذولة لإنجاح سياسات الدعم إلا أنها ما تزال ضعيفة، وسوء الإدارة من خلال تفشي ظاهرتي الإسراف والاختلاس عبر مختلف برامج التنمية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الألفية الجديدة، نجد أن حصة التحويلات الاجتماعية كانت مابين 20.73% سنة 2001 و24.38% سنة 2021 من مجموع النّفقات العامة، وهذا بسبب أنواعها المتعددة خاصة الإعانات الموجهة لتفعيل دور سياسات التعليم والصحة ضمن إطار التمويل المحلي للاقتصاد التي تميزت بسياسة اجتماعية سخية، لا سيما من خلال مجانية العلاج، وتعميم التعليم، ودعم الأسعار المعمم، لم تتحقق الأهداف المسطرة خاصة الدعم والاستدامة.

– النتائج

– تميزت فترة التمويل المحلي للاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 بسياسة اجتماعية سخية، لا سيما من خلال مجانية العلاج، وتعميم التعليم، ودعم الأسعار المعمم، وتأسيس نظام للضمان الاجتماعي وذلك بتخصيص أكثر من خمس ميزانيتها طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2022 حيث بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية حوالي 28702.86 مليار دج.

– أهمية الدّعم الحكومي من النّاحية الاجتماعية والاقتصادية تجسدت في دعم السكن (HOU)، ودعم المعاشات (PEN)، و دعم العائلات (FAM)، في ظل تعزيز تنمية الاقتصاد، وهذا ما أظهرته الدراسة القياسية لكون معاملات هذه المتغيرات إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع (GDP)،

بينما دعم الصحة (HEA)، ودعم المجاهدين (MUJ)، ودعم المعوزين ($NEED$) لها أثر عكسي مع (GDP) على المدى الطويل وهو ما يعكس إعانات الدعم الصريح خاصة الإعانات الموجهة للعائلات والصحة شكلت أثرا سلبيا على الاقتصاد لكونها موجهة إلى كافة المواطنين، مما جعل نفقات الرعاية الصحية ترتفع بعد زيادة الطلب على الخدمات الصحية وإقبال جميع شرائح المجتمع للاستفادة من هذه الخدمات في إطار تكريس مبدا مجانية الصحة إضافة إلى مجانية التعليم ضمن مخصصات موجهة إلى العائلات.

– محدودية آليات الدعم الاقتصادي في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث على الرغم من المبالغ الهامة التي تحملتها الخزينة العمومية، إلا أن تأثيرها على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات كان شبه معدوم، وبالتالي خطوات إصلاح الدعم الحكومي لم تشمل جميع المستويات، بل كانت بتعديل تدريجي على أسعار الوقود عن طريق تعديل الضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية.

– التوصيات

– إصلاح نظام الدعم وتوجيهه إلى القطاعات ذات الأولوية لزيادة الإيرادات العامّة والنمو الاقتصادي.

– الأخذ بالتجارب الناجحة –على الرغم من أنه بات على الدولة التوجه نحو إصلاح نظام الدعم بسبب توالي الأزمات وآخرها Covid -19، حيث تم تطبيق إجراءات طفيفة قامت على الدعم الموجه للطاقة، والتي تعتبر غير كافية إذا ما قورنت بإجراءات باقي الدول.

– تطوير نظام الرقمنة والاعتماد عليه في إصلاح نظام الدعم والقيام برقمنته.

5. قائمة المراجع

الشيماء حجاج، (2020)، أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الاشارة لتجارب بعض الدول، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد04، جامعة القاهرة، مصر.

بشار يونس صبيح الخوالدة، (2016)، اثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر، قسم اقتصاد المال والاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

طارق محمد صفوت، (2018)، إصلاح الدعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجريبيتي اندونيسيا وايران) ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

عطية، ع. ا(2005) ، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ابوبكر حنصال، (2020)، سياسة دعم الأسعار، اسبابها، أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية – (اطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار.

زينب توفيق، (2016)، تقييم اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر من 1990 إلى 2014، المجلد 22–23، العدد 74–75، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 40.

كمال سي محمد واخرون (2019) ، تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر، المجلد 15، العدد (2).

هيفاء تجيب مودر، (2012)، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الإقتصادي الحلبي، العدد 23، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، (2017)، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الفصل السادس، الكويت.

طارق إسماعيل، (2018)، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية 44، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.

مرسوم رئاسي رقم 06– 41 (2010) ، الجريدة الرسمية، العدد 69، الصادر في 14 نوفمبر 2010.

المراجع بالغة الاجنبية

Bourbonnais. (2015), Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés. Dunod.

Carlo Sdralevich . ,(2004) , Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead", International Monetary Fund (IMF),

Busse, Matthias, and Carsten Hefeker. (2007), Political risk, institutions and foreign direct investment." European journal of political economy 23.2: 397-415

Clements . (1995), Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options International Monetary Fund (IMF). Working Paper, January 1995.

CNES. , (2004), rapport sur éléments de débat pour un pacte de croissance.

farole, Thomas. (2007), Andrés Rodríguez-Pose, and Michael Storper. "Working.

Durán Valverde, F., Pacheco-Jiménez, J. F., Muzaffar, T., & Elizondo-Barboza, H. (2019). Measuring financing gaps in social protection for achieving SDG target 1.3 global estimates and strategies for

developing countries (No. 995051092202676). International Labour Organization.

GlobalPetrolPrices. (2021), Retrieved from wold Dissed and Gasoline Prices : https://www.globalpetrolprices.com/

IMF Country. (2016), ALGRIA SELECTED ISSUES, WASHINGTON; report n°16/128, Washington, USA.

MINISTER DES FINANCES. (2015), Direction Générale des Politiques Publics, Mécanismes de subventions, document interne daté le 04 janvier 2015

ONS. (2020), comptes économique 2016-2019, alger.

Pesaran. H. M., & Pesaran, B, (1997), Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics.

Verme, P. (2016), Subsidy Reforms in the Middle East and North Africa Region, Policy Research Working Paper wp7754, world bank, Washington, DC.